



222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2013

قال إن البنوك تتلاعب على المواطنين في صندوق الأسرة الزلزلة: سنحاسب الحكومة حساباً عسيراً لتقصيرها في الرقابة على البنوك

ورفعوا قضايا فيسكبونها بسهولة.

وأضاف أن الشيء المؤكد أن البنوك سرقت المواطنين والدليل رفضها إعطاء المقترضين كشفاً بتفاصيل القروض منذ بدايتها وحتى الآن، داعياً المواطنين إلى عدم الاستسلام لأكاذيب البنوك وتقديم شكوى ضد البنك المركزي في تنفيذ القانون أو رفع قضايا ضدّها، وقال إن أي مواطن حتى لو كان أعاد جدولة قرضه بعد 2008/3/30 من حقه أن يدخل بالصندوق مادام قرضه بدأ قبل هذا التاريخ وهذا بنص المادة الأولى من القانون رقم 104 لسنة 2013، كما أن المادة الثالثة من القانون تؤكد على أنه إذا تجاوز سعر الفائدة عن 7/4 فوق سعر الخصم يتم استرداد المبالغ غير المستحقة لصالح العميل وإيداعها في حسابه، مؤكداً أن الحكومة هي السبب وراء هذه الأزمة لأنها تركت المواطنين لقمة سائغة في البطون الواسعة للبنوك، وأضاف الحكومة بأنها رديئة وتخاف من البنوك وأصحابها.

وأضاف أن ما يحدث جريمة في حق المواطنين وموعدنا مع الحكومة بعد التنازل المجلس الكبري الآن هي عدم وجود مجلس أمة بحساب الحكومة على تقصيرها، فالحكومة الآن مرتاحة وقاعدة في التكيف والبراد ولا يهتف عن القيام بدورها تجاه هذه القضية المهمة، مؤكداً أن المواطنين لو لجأوا للمحكمة

مسيرتها في خداع المواطنين وتقول لهم أنهم غير مستحقين، رغم أن القانون واضح وصرح لكنهم نظراً لغياب الرقابة يفعلون ما يحلو لهم. واستغرب الزلزلة طلب البنوك من المراجعين المستندات رغم أن جميع المستندات لديها، ويستطيع موظف البنك بكيسه زر طباعة جميع الأوراق المطلوبة، لكن الحقيقة الواضحة وضوح الشمس أن البنوك تعقد الأمور ولا تريد إعطاء المراجعين مستندات قد تدبنها لأنها غالت في الفوائد وباقت الناس واستغلت حاجتهم، وأوضح أن ما تفعله البنوك مع المواطنين الآن هو دليل الخلل والإخفاق الحكومي، مشيراً إلى أن أول ضربة لقانون صندوق الأسرة جاءت من البنوك التي انتهت الصندوق بأنه سيتسبب في خسارتها، رغم أنه يعيد الحقوق لأصحابها ويحمي الناس من جشع البنوك الذي مارسته في ظل غياب الرقابة الحكومية ممثلة في البنك المركزي.

وأشار إلى أن هناك خللاً في تنفيذ القانون بسبب خوف الحكومة من البنوك، والمشكلة الكبرى الآن هي عدم وجود مجلس أمة بحساب الحكومة على تقصيرها، فالحكومة الآن مرتاحة وقاعدة في التكيف والبراد ولا يهتف عن القيام بدورها تجاه هذه القضية المهمة، مؤكداً أن المواطنين لو لجأوا للمحكمة

أكد مرشح الدائرة الأولى النائب السابق د.يوسف الزلزلة أن الحكومة ستحاسب حساباً عسيراً على تقصيرها في التشديد على البنوك بخصوص تنفيذ قانون صندوق الأسرة، خاصة أن البنوك تتلاعب بالمواطنين وعلى الكثيرين وتردهم تحت ادعاء أنهم غير مستحقين.

وشدد الزلزلة في تصريح له على أن جميع المقترضين قبل 30 مارس 2008 يستحقون أن يتقدموا للبنوك للحصول على فرق الفوائد الذي أخذته منهم البنوك دون وجه حق، وستتم جدولة أصل الدين المتبقي، لافتاً إلى أن ما تقوم به البنوك حالياً يعتبر تهربياً، حيث تكمل



د.يوسف الزلزلة

منصور العليان: الحكومة متقاعسة عن تطبيق قوانين المجلس المبطل

قال مرشح الدائرة الرابعة د. منصور العليان أن على المجلس القادم تبني عقد جلسة خاصة لمناقشة تقاعس الحكومة عن تطبيق القوانين الصادرة عن مجلس الأمة من خلال التباطؤ في إصدار اللوائح التنفيذية لتلك القوانين والأليات المنظمة لها، وقال العليان: إن هناك حالة من الفوضى في الأولويات الحكومية وستتقرب من عدم تنفيذها لقوانين كثيرة صدق عليها مجلس الأمة.

من جهة أخرى، طالب د. منصور العليان بحماسة من القياديين والمسؤولين الذين لم يستطيعوا حتى الآن تنفيذ بنود خطة التنمية، في الوقت الذي استطاعوا فيه صرف الجزء

الأكبر من الميزانية المخصصة لبند المهام الرسمية التي يلتحقون بها خارج البلاد. وتساءل د. العليان عما تم إنجازه من هذه الخطة الموضوعية، التي أقرها مجلس الأمة منذ عام 2010، مشيراً إلى أنها قد صدرت بقانون، وما قد مرّت ثلاثة أعوام دون تنفيذ طموحات وآمال الشعب الكويتي، فما الذي أنجز منها حتى الآن؟ وأضاف أن غياب الرقابة والمحاسبة وقيل ذلك الجدية والحزم وراء كل إخفاقات الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي يستوجب وبحق أن تكون هناك وقفة تصحيح ومراجعة كاملة لهذه الخطة وبكل القوانين المقررة مؤخراً ولم تنفذ حتى الآن.



منصور العليان

سعود الحمادة: الوضع السياسي في الكويت بالوقت الراهن أصبح ناضجاً



سعود سلمان الحمادة

قال مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات 2013 سعود سلمان الحمادة أن الحكومة تسببت في إبطال مجلسين من خلال إجراءاتها وأخطائها في التطبيق، مؤكداً أنه أن الأوان لمزيد من الشفافية والوضوح في الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع، وأضاف في مؤتمر صحفي عقده في ديوانيته في الفنتاس حضره جمع من الصحفيين من وسائل الإعلام الكويتية بأن لدينا تجربة ديموقراطية عريقة ونضج سياسي يؤهلنا لتجاوز أي أزمات قد تعترض مسيرتنا، مستعرضاً رؤيته للكثير من الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والخدمات المقدمة للمواطنين وكيفية علاج القصور في جميع هذه المجالات.

وأضاف الحمادة أن الوضع السياسي في الكويت في الوقت الراهن أصبح ناضجاً بعد تصحيح الكثير مما اعتراه في الفترات الماضية والتي نتج عنها نوع من عدم الاستقرار السياسي وأدى بالمحصلة إلى توقف عجلة التنمية وتراجع الخدمات وتعطل الكثير من المشاريع الحيوية والخروج من بعضها بإخسارات فادحة، مؤكداً أن كل ذلك كان يمكن تفاديه بشيء من التروي والحكمة والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مؤكداً في الوقت نفسه أن صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أعاد الحياة السياسية التي مسارها الصحيح ونزع فتيل أزمات طائفية وقبلية وجوية كان يمكن أن تؤدي بالبلاد إلى ما لا تحمد عقباه، لا قدر الله، منوها بحكمة صاحب السمو الأمير وبما لسموه من حكمة وتبصر واستشراف سياسي قل نظيره على مدى سنوات طويلة من الخبرة السياسية التي يشهد لسموه بها كل العالم. وأشار الحمادة إلى أن هذه التغييرات والمستجدات على الساحة السياسية شجعت بعد التنازل مع قاعدته الشعبية بالترشح للانتخابات المقبلة حيث أصبح المجال مفتوحاً للانتخابات ويجب على كل مواطن شريف يرى في نفسه القدرة على خدمة الوطن والمواطن من خلال ترشحه ألا يتردد في ذلك أبداً لأن الترشيح يصعب في هذه الحالة ويجب وطني وليس منصبا أو ميزة يسعى وراءها المرشح، مشدداً في الوقت نفسه على احترام الآراء المختلفة حول المشاركة في الانتخابات، مؤكداً أن الجميع مخلص للكويت التي تجمعنا كلنا حتى وإن اختلفنا بالرأي.

رجا جيلان المطيري



ما هكذا تورد الإبل يا دكتور خالد المذكور

يا دكتور خالد: أنت قبل غيرك تعلم أن القرآن الكريم لم يأت على ذكر الأحزاب إلا قبحاً وندماً، يا دكتور خالد: كنت أعتقد أن البلدان التي نحن جزء من محيطها وتحكمها أحزاب حاضرة في فكرهم وأنتم تعلمون قبل غيركم حجم الدمار والقتل والسحل الذي تقوم به هذه الأحزاب لشعوبها، ولا أطلب منك إلا فتح وسائل الإعلام لترى الفظائع التي تمارسها هذه الأحزاب، هل تريد منا بعد أن منّ الله علينا بنعمة الاستقرار أن نسلك المنهج الحزبي البغيض لتدور بيننا مظاهر قتل الأبرياء؟! يا دكتور خالد: أرجو أن يكون رأيكم قد فهم خطأ لأن من يطالب بقيام الأحزاب الذي أيدتموه نظام حزبي وحكومة برلمانية في الكويت يعني ببساطة نسف دستور الكويت، وأنت قبل غيرك تعلم أن دستور الكويت من الدساتير الجامدة التي يحتاج تغييرها إلى محطات ومحطات، والأهم من ذلك أنه دون توافق إرادة سمو الأمير مع الأمة لا يمكن أن يكون هناك إمكانية في تغيير مادة واحدة، وأنت قبل غيرك تعلم المحاولات السابقة لتغيير لفظ بسيط في نص المادة الثانية من الدستور ولم تنجح هذه المحاولات.

طالعت في جريدة الوطن الصادرة في 2013/6/19 رأياً منسوباً للدكتور خالد المذكور مفاده «أن الأوان لإنشاء الأحزاب وتشكيل حكومة برلمانية في الكويت» الحقيقة أن هذا الرأي المنشور المنسوب للدكتور خالد المذكور جعلني أعيد قراءته أكثر من مرة حتى لا أكون مخطئاً في فهمه خاصة أن من خرج بهذا الرأي له مكانة في نفسي جلها التقدير والاحترام، إلا أنني فوجئت بهذا الرأي الذي صدر ممن أوكلت إليه فكرة استكمال آلية تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت منذ أكثر من 22 سنة من قيام هذه اللجنة التي طال انتظار نتائجها المحددة في مرسوم إنشائها، تجد دخلاً المذكور رئيس اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية يخرج لنا بخلاف ما أسند إليه مطالباً بإنشاء الأحزاب وتشكيل حكومة برلمانية.

يا دكتور خالد: هل هذا الرأي هو خلاصة ما توصلتم إليه مما أوكل إليكم قبل 22 سنة؟ يا دكتور خالد: كنت وأغري يتمنون لو كان رأيكم أنه أن الأوان لتعديل المادة الثانية من الدستور، لكن المفاجأة أن هناك شططا في الرؤية ودعوة لنسف دستور الكويت جملة وتفصيلاً، وكنت أعتقد أن دستور الكويت له مساحة أكثر في فكر بعض المنظرين الذي يشار إليهم بالبنان.

الدحام لوضع خارطة طريق لإنقاذ التعليم

مع الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية لجودة التعليم، مشدداً على زيادة التوسع في التخصصات العلمية، وزيادة البعثات الداخلية والخارجية للطلاب، والبحث عن وجود شركات إضافية مع المؤسسات التعليمية والجامعية العالمية بهدف الوصول إلى مجتمع كويتي نطمح إلى الوصول إليه.

ومدى مواكبتها لأحدث سبل التعليم والتدريس العالمية. وأضاف: لا يكفي أن نتخبط على وضعنا التربوي والتعليمي الذي يعيش فيه ولا على وجود أخصائين تربويين غير جادين بل علينا العمل في الدفع بالمستوى التعليمي إلى مصاف الدول المتقدمة ولا سيما أننا كدولة حباثنا لنتسخرها وفيرة وعلينا تسخيرها بالشكل الذي يعزز من قدراتها في توفير الكوادر التعليمية الكفؤة، التي تستطيع أن تحدث نقلة نوعية في أهم قضية تواجهها جميعاً.

دعا مرشح الدائرة الرابعة فيصل الدحام الحربي إلى وضع خارطة طريق تضمن انتشار الوضع التعليمي في الكويت من النفق التعليمي فيه إلى مكانه الصحيح الذي بات حلماً لكل الكويتيين، مستشهداً بعزوف الطلبة الكويتيين عن الالتحاق بالمدارس الحكومية ولجوئهم إلى المدارس الأجنبية والخاصة. وقال الحربي في تصريح صحفي إن ترددي الوضع التعليمي في الكويت أمر ملق بل خطير إذا ما ادركنا نتائج التحصيل العلمي في الكويت والتي تعتبر الأدنى عالمياً لاسيما في المدارس الحكومية، مشيراً إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي أو تدنيه من شأنه أن يعكس على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الكويت، داعياً إلى وضع آلية عمل جادة تحت إشراف السبل الكنيسة لتدعيم العملية التربوية في البلاد وذلك من خلال المراجعة الدورية للمستوى العام للمناهج



فيصل الدحام

عبد الهادي قدم دعوى لوقف الانتخابات: المرسوم صدر من حكومة منعدمة

عليه أنا مندوب الإعلان سالف الذكر قد انتقلت في ساعته وتاريخ أعلاه إلى حيث أعلنت عملت إليهم بهذه الصحيفة وسلمت إليهم نسخة منها وكلفتهم بضرورة الإجابة أمام المحكمة الكليّة الكائن مقرها بقصر العدل أمام الدائرة الإدارية رقم 103 يوم..... الموافق...../2013/ لتسليم الحكم ضدّهم بالآتي: أولاً: قبول الدعوى شكلاً. ثانياً: وبصفة مستعجلة بوقف المرسوم الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة يوم 27 يوليو 2013 مع ما يترتب على ذلك من آثار مشمولاً بالنفاذ المعجل وتنفيذ هذا الحكم بموجب مسودته بدون إعلان وبدون صيغة تنفيذية. ثالثاً: وفي الموضوع: ببطلان المرسوم رقم 158 لسنة 2013 بتاريخ 2013/6/26 بشأن دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة يوم 27 يوليو 2013 لصنوره من حكومة منعدمة لا أثر لها مع ما يترتب على ذلك من آثار مشمولاً بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وتنفيذ الحكم بموجب المسودة وبدون إعلان أو وضع صيغة تنفيذية عليه. والرّام المدعى عليهم بالمصروفات والأتعاب. مؤمن المصري

حكمتها قررت أن الإجراءات التي بوشرت بدءاً من إجراءات الترشح وانتهاء بإعلان النتائج قد شابهت البطلان، ووفقاً لذلك فقد فقدت الوزير الحسل صفتها كعضو مجلس الأمة باتر رجعي بل أنها لا يصح تسميتها (عضو سابق) لأن العضوية التي حصلت عليها قضى ببطلانها - وعلى ذلك يكون تشكيل الوزارة مخالفاً للدستور ولا يحق لتلك الوزارة أن تعرض على سمو الأمير المراسيم التي تم نشرها بالجريدة الرسمية وأخصها مرسوم دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة - لأن أثر الحكم الدستوري الصادر ببطلان عضوية الوزير المحلل بعدم الصفة الدستورية للوزارة التي أعدت المرسوم ورفعته لسمو الأمير للتصديق عليه، إذ إن كان على الحكومة أن تتقدم باستقالته فور صدور الحكم الدستوري ويتم نقلها بتسليم عاجل الأمور وفقاً لما نصت عليه المادة 103 من الدستور التي جرى نصها على أنه «إذا تخلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن منصبه لأي سبب من الأسباب يستمر في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تعيين خلفه».

من حيث الموضوع: تنص المادة 128 من الدستور الكويتي على أن «... وترفع قرارات المجلس إلى الأمير للتصديق عليها في الأحوال التي تقتضي صدور مرسوم في شأنها»، ونصت المادة 56 من الدستور في فقرتها الثانية على أنه «... ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم من غير أن أعمال نص المادة 56 من الدستور المشار إليه يكون بتوقيع أحد أعضاء مجلس الأمة المنتخب، وفي تشكيل الوزارة الذي تم بموجب المرسوم رقم 296 لسنة 2012/12/11/2012/12/11 وعقب انتخابات مجلس الأمة التي أجريت في 2012/12/11 تم اختيار الوزير العضو/ ذكري عايد الرشيدى - كوزير للشؤون الاجتماعية والعمل، فأصبحت هي العضو المحلل في الحكومة كما يطلق عليها وذلك حتى تختصب الوزارة الصفة الدستورية - ولكن في ضوء حكم المحكمة الدستورية الصادر في 2013/6/16 والقاضي في الطعن الانتخابي رقم 15 لسنة 2012/12/11 بتاريخ 2012/12/11/2012/12/11 برمتها في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة الانتخاب مجدداً. بل إن المحكمة في ص 24 من

الوزراء ووزير الداخلية وبعد موافقة مجلس الوزراء نص على أن «بدعى الناخبون لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في يوم الخميس الموافق 27 من يوليو سنة 2013». وهذا المرسوم رقم 158 لسنة 2013 المشار إليه هو محل الطعن المائل على النحو التالي: من حيث الشكل: المستقر عليه في قضاء التمييز - أن الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطقها اختصاص القرار الإداري في استهدافا رقابة مشروعيتها. (طعن 57/84/2004 - إداري - جلسة 11/3/2005) والمقرر - أن المصلحة اللازم توافرها لقبول دعوى الإلغاء يكفي فيها أن يكون رافعها في مركز قانوني خاص من شأن القرار المطعون فيه المساس بما خوله له هذا المركز من مصلحة جديدة أدبية أو مادية. (طعن 2002/931 إداري - جلسة 5/9/2005) ولما كان الطالب قيد بكشوف الناخبين بالدائرة الثالثة، ومن ثم له مصلحة مشروعة في إقامة الدعوى المائلة لتعطل في حقه في ضمان سلامة العملية الانتخابية المقرر إجراؤها في 2013/7/27 والصادر المرسوم المطعون عليه بدعوة الناخبين ومن بينهم الطالب لانتخاب أعضاء مجلس الأمة. وتكون الدعوى مقبولة شكلاً.

لم يكن، وذلك على النحو الموضح بالأسباب. وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم - بعددها رقم 1137 يوم الأربعاء الموافق 2013/6/26) السنة التاسعة والخمسين. وفي ذات عدد الجريدة الرسمية تم نشر مرسوم برقم 151 لسنة 2013 في شأن تنفيذ حكم المحكمة الدستورية في الطعن رقم 15 لسنة 2012 (طعون انتخابية) والذي أصدره صاحب السمو الأمير بناء على عرض وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وبعد موافقة مجلس الوزراء عليه. ونص فيه على إعلان بطلان عملية الانتخاب التي أجريت في 2012/12/11 في الدوائر الخمس وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها وما يترتب على ذلك من آثار. وبسحب المرسوم رقم 264 لسنة 2012 بتشكيل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، وبإبطال بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة. رابعاً: في موضوع الطعن بإبطال عملية الانتخاب التي تمت في 2012/12/11 برمتها في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة الانتخاب مجدداً كان هذا المرسوم بقانون مجلس الوزراء

مجلس الوزراء بصفته بمخاطبا مع / وأعلنهم بالآتي الطالب مواطن كويتي الجنسية، ومقيد بالجداول الانتخابية برقم 106 لانتخاب أعضاء مجلس الأمة بالدائرة الثالثة - بمنطقة الروضة - بتاريخ 2012/12/11 كانت قد أجريت انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر - بتاريخ 2013/6/16 صدر حكم المحكمة الدستورية في الطعن الانتخابي المقيد برقم 15 لسنة 2013 (دستورية). قاضياً: أولاً: بقبول الطعن شكلاً. ثانياً: برفض الطعن بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة. ثالثاً: بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وبإبطال بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة. رابعاً: في موضوع الطعن بإبطال عملية الانتخاب التي تمت في 2012/12/11 برمتها في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة الانتخاب مجدداً كان هذا المرسوم بقانون



عادل عبدالهادي

تقدم المحامي عادل عبدالهادي أسس بدعوى أخصم فيها سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته وأخرين، مطالباً بوقف عملية الانتخابات الحالية حيث إن مرسوم الدعوة للانتخابات صدر من حكومة منعدمة. وقد حددت الدائرة الإدارية بالمحكمة الكليّة برئاسة المستشار ناصر الأثري جلسة 2013/7/7 لنظر الشق المستعجل من الدعوى. وفيما يلي نص صحيفة الدعوى: صحيفة دعوى أنه في يوم الموافق / 2013. بناء على طلب السيد/ وليد خالد حمد الهدلق (كويتي الجنسية) ويحمل بطاقة مدنية رقم (263060100067) ومقيم في الكويت ومحله المختار مكتب الأمانة العامة للمحكمة الكليّة وشركاه - الكائن مقره حولى - شارع العثمان - مجمع البلازا - الدور الثالث - مكتب رقم 11، 12. أنا/ مندوب الإعلان بالمحكمة الكليّة قد انتقلت إلى حيث أعلنت كلا من: سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته ويعلم، بموطنه القانوني إدارة الفتوى والتشريع - الشرق - بجانب مخفر الشرق. مخاطبا مع/ النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بصفته ويعلم بنفس العنوان السابق. مخاطبا مع/ وزير الدولة لشؤون